النظام النقدي في دولة الأمير عبد القادر: دراسة في السكة والعملة (1832- 1847م)

The Monetary System in the State of Emir Abdelkader: A Study of Coinage and Currency (1832–1847)

حوحو رضا[1]

[1]جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، r.houhou@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/28 تاريخ القبول: 2026/06/08 تاريخ النشر: 2026/06/10

الملخص:

تتناول هذه الدراسة النظام النقدي في دولة الأمير عبد القادر (1832–1847)، مركّزةً على عملة "المحمدية" وأبعادها الاقتصادية والسياسية والرمزية في سياق الفوضى النقدية التي خلّفها العهد العثماني. وتكشف كيف وظّف الأمير السكّ أداةً لتوحيد الدفع وتمويل الجيش وإعلان السيادة، خالصةً إلى أن عملته كانت ركيزةً أساسية في بناء الدولة الجزائرية الناشئة وتجسيداً للهوية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الأمير عبد القادر — المحمدية — السيادة النقدية — بناء الدولة — الهوية الوطنية الجزائرية.

Abstract:

This study examines the monetary system of Emir Abdelkader's state (1832–1847), focusing on the "Mohammadia" coinage and its economic, political, and symbolic dimensions within the context of the monetary chaos left by the Ottoman era. It reveals how the Emir utilized minting as a tool to unify payment, finance the army, and proclaim sovereignty, concluding that his currency was a fundamental pillar in building the emerging Algerian state and an embodiment of national identity.

Keywords: Emir Abdelkader — Mohammadia Coinage — Monetary Sovereignty — State-Building — Algerian National Identity.

المؤلف المرسل: حوحو رضا ، **الإيميل:** r.houhou@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

شهدت الجزائر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر تحولات عميقة على المستويين السياسي والاقتصادي، كان من أبرزها ظهور تجربة الأمير عبد القادر بوصفها محاولة لبناء كيان سياسي ديني وطني في مواجهة المشروع الاستعماري الفرنسي الذي انطلق باحتلال مدينة الجزائر سنة 1830، ثم أخذ يتوغل تدريجياً في الداخل ، وقد تضافرت في هذه التجربة عناصر متعددة: قيادة دينية صوفية، وتنظيم عسكري، وإدارة مدنية وجبائية تسعى إلى ضبط المجال القبلي، إلى جانب جهود فكرية وفقهية لتأصيل شرعية هذا الكيان.

ورغم كثافة الدراسات التي تناولت شخصية الأمير عبد القادر من زاوية المقاومة العسكرية والدبلوماسية، فإن الجانب المالي النقدي ظل في مرتبة ثانوية ضمن اهتمامات الباحثين، والحال أن النظام النقدي الذي سعى الأمير إلى إرسائه يمثل مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة الدولة التي حاول تشييدها وحدود استقلالها.

فالعملة في التجربة الإسلامية لم تكن مجرد أداة للمبادلات، بل شكلت علامة من علامات السيادة، تُعبّر عن السلطة من خلال نقوشها ومضامينها الرمزية، وهو ما تؤكده الأدبيات الكلاسيكية والحديثة في تاريخ النقود الإسلامية.

انطلاقاً من هذا الإطار، تكتسب دراسة النظام النقدي في دولة الأمير عبد القادر أهمية مزدوجة؛ إذ تتيح فهم البنية الاقتصادية للإمارة من جهة، وتحليل أبعادها السياسية والرمزية من جهة أخرى، خاصة في سياق التحولات التي شهدتها الجزائر بين نهاية العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تجربة الأمير عبد القادر النقدية بين سنتي 1832 و1847، من خلال مقاربة تجمع بين البعد الاقتصادي التقني والبعد السياسي الرمزي، اعتماداً على المصادر التاريخية والدراسات المتخصصة في علم المسكوكات.

تنطلق الإشكالية الرئيسة للبحث من التساؤل الآتي :**إلى أي مدى تمكّن الأمير عبد القادر من توظيف السياسة النقدية وسكة العملة كأداة لبناء دولة ذات سيادة فعلية، لا مجرد سلطة محلية تعمل تحت سقف القوى الكبرى (الفرنسية أو العثمانية)؟** ويُشتق من هذا السؤال المركزي عدد من التساؤلات الفرعية، من بينها: ما علاقة سكة الأمير بالإرث النقدي العثماني في الجزائر؟ وما مدى الاختلاف أو الاستمرارية في مستويات العيار والوزن

والتسميات؟ وكيف تفاعلت العملة الأميرية مع العملات الأجنبية (الفرنسية والإسبانية والعثمانية) التي ظلت متداولة في بعض المناطق؟ ثم ما هي الحدود التي وقفت عندها هذه التجربة في ظل الضغط العسكري–السياسي الشديد ومحدودية الإمكانات التقنية والمالية؟

أولا : الخلفية التاريخية للنظام النقدي في الإيالة الجزائرية

1. **ملامح النظام النقدي العثماني في الجزائر**

خضعت الجزائر رسمياً للسيادة العثمانية منذ النصف الأول من القرن السادس عشر، بعد استنجاد سكانها بالقوة العثمانية في مواجهة الخطر الإسباني في السواحل (**Ageron, 1964, p. 17**).

ومع تشكل الإيالة الجزائرية بوصفها وحدة سياسية–عسكرية مرتبطة اسمياً بالباب العالي، أخذ يتكون فيها نظام مالي–نقدي خاص يجمع بين المؤثرات العثمانية والخصوصيات المحلية، إلى جانب تأثيرات بحرية–متوسطية ناجمة عن كثافة العلاقات التجارية والقرصنة البحرية (**Julien, 1964, p. 123**) .

تميّز النظام النقدي في الإيالة الجزائرية بتعدّد الوحدات النقدية وتداخلها؛ فقد عُرفت عملات محلية ذات تسميات مخصوصة مثل» **البودجو**«، و«الخرّوب» و«المزونة» و«الأسبر» ، كانت تُستخدم في المبادلات اليومية وفي الجباية. ويبدو من خلال ما جمعه بوشناقي أن البودجو كان يجمع بين كونه وحدة حسابية ووحدة مادية في آن واحد؛ فهو يُقسّم إلى أجزاء أصغر، ويُستعمل أساساً في تقييم السلع ودفع الضرائب والأعشار (**Bouchenaki, 1976, p. 26**).

كانت **دار السكة** في مدينة الجزائر، الخاضعة لسلطة الداي والديوان، هي المركز الرئيس لضرب العملة في الإيالة، وقد منح هذا الوضع للسلطة المحلية هامشاً واسعاً للتحكم في العيار والوزن بما يتلاءم مع حاجات الخزينة واعتبارات السياسة المالية والعسكرية؛ إذ تشير المصادر إلى حالات متكررة من تخفيض عيار الفضة أو تقليل وزن القطع لمواجهة أزمات مالية أو تمويل الأساطيل والجيش. هذه الظاهرة، التي عرفتها أيضاً أقاليم عثمانية أخرى، تعكس هشاشة التوازن المالي، وارتباطه الوثيق بالظروف الحربية وبطبيعة العلاقة مع الباب العالي ومع القوى الأوروبية. (**Merouche, 2002, p. 55**)

من الناحية المادية، اتّسمت العملة الجزائرية بتنوّع في المعادن المستخدمة :**فضة ونحاس** أساساً، مع حضور محدود للذهب في عمليات الادخار الكبرى أو في التعاملات الخاصة بطبقات معيّنة **(Bouchenaki, 1976, p. 60)**. وقد سمح هذا التنوّع بوجود تدرّج في قيم القطع، يُلبّي حاجات التبادل في الأسواق المحلية والريفية، حيث كان الاقتصاد يقوم على الزراعة وتربية الماشية وبعض الصناعات الحرفية والتجارة العابرة للقوافل ، غير أن تعدّد الوحدات، مع ما يرافقه من تذبذب في العيار والوزن، خلق وضعاً نقدياً معقداً، يتطلب من التجار والفلاحين إلماماً عملياً دقيقاً بقيمة كل قطعة وبنسب التحويل بين الوحدات المختلفة . **(Yildirim, 2007, p. 110)**

تضيف بعض الدراسات الحديثة عن الجزائر العثمانية أن النظام النقدي لم يكن مجرد بنية تقنية، بل كان أيضاً أداة من أدوات **السيطرة السياسية**؛ فاحتكار دار السكة من قبل السلطة المركزية في مدينة الجزائر مكّن الدايات من فرض نوع من الهيمنة المالية على الأقاليم الداخلية، التي كانت مضطرة للتعامل بالعملة الرسمية في تسديد الضرائب والإتاوات، حتى وإن ظلت بعض صيغ التبادل العيني (حبوب، ماشية، منتجات محلية) حاضرة على نطاق واسع **(سعيدوني ، 1985، صفحة 147)**. ومن ثمّ، فإن أي محاولة لاحقة لبناء نظام نقدي مستقل، كما فعل الأمير عبد القادر، لا يمكن فهمها إلا على خلفية هذا التاريخ الطويل لوظيفة السكة كأداة سيطرة ومركزية **(Bouchenaki, 1976, p. 6)**.

2. **دخول العملة الفرنسية واستمرار التعدّد النقدي**

أدّى سقوط مدينة الجزائر والقصبة في يد القوات الفرنسية سنة 1830 إلى حدوث صدمة عميقة في الجهاز المالي–النقدي للإيالة؛ إذ استولى الجيش الفرنسي على دار السكة وخزائن الداي، وشرع في استخدام جزء من الاحتياط المعدني لتغطية تكاليف الحملة العسكرية، إما عبر إعادة صهر القطع الجزائرية، أو عبر إدخالها في منظومة التعامل الجديدة. وفي الوقت نفسه، بدأت العملة الفرنسية، أي الفرنك، تتسلل تدريجياً إلى المعاملات، خصوصاً في المدن الساحلية والمراكز التجارية التي وقعت تحت السيطرة العسكرية المباشرة. – **(Ernest Picard, 1930, p. 30)**

خلال السنوات الأولى للاحتلال، لم يكن بوسع الإدارة الفرنسية أن تستبدل بشكل فوري النظام النقدي القائم؛ فاضطرت إلى التعايش مع **العملة الجزائرية –العثمانية**، مع السعي إلى

فرض الفرنك في التعاملات الرسمية (رواتب الجنود، عقود الشراء، دفع التعويضات، إلخ) داخل المجالات التي تسيطر عليها (**Ernest –Picard, 1930, p. 45**). وقد خلق هذا الوضع حالة من» **التعدّد النقدي** «المضاعف: داخلياً بين وحدات النظام العثماني نفسه، وخارجياً بين العملة المحلية والعملة الفرنسية، فضلاً عن حضور بعض القطع الإسبانية وغيرها من العملات المتداولة بحكم التجارة المتوسطية

في المناطق الداخلية والقبائلية التي لم تخضع بعد للحكم الفرنسي المباشر، مثل غرب البلاد حيث ستظهر إمارة الأمير عبد القادر، ظلّت البنية النقدية العثمانية هي الإطار المرجعي الرئيس للمعاملات، مع قبول محدود أو مشروط للقطع الفرنسية، تبعاً لمدى اختلاط السكان بالعسكريين أو التجار الأوروبيين . (**Bouchenaki, 1976, pp. 77–92**).

ويبدو أن الثقة في العملة الفرنسية ظلّت في البداية ضعيفة لدى السكان المسلمين، ليس فقط لأسباب تقنية تتعلق بجهل قيمتها، بل أيضاً لأسباب رمزية–سياسية إذ كانت تُنظر إليها بوصفها **عملة المحتل** .

هكذا وجد الأمير عبد القادر، حين بدأ بتأسيس إمارته في الغرب الجزائري مطلع الثلاثينيات، نفسه أمام واقع نقدي شديد التعقيد:

- **نظام نقدي عثماني موروث**، متعدّد الوحدات، ومتقلّب العيار والوزن.
- **عملة فرنسية** آخذة في الانتشار في بعض المناطق، لكنها لا تزال غريبة عن البيئة الاجتماعية–الدينية وتحمل دلالات استعمارية واضحة.
- **قطع نقدية أجنبية أخرى)** إسبانية، عثمانية من ولايات أخرى) موجودة بحكم التجارة أو القرصنة، تُستخدم في مبادلات معيّنة أو للادخار .

هذا التعدّد النقدي، مع ما يرافقه من تذبذب في الثقة بقيمة القطع المختلفة، خلق صعوبات حقيقية أمام أي مشروع لبناء إدارة وجيش وجباية موحدة في المجال الذي سيخضع لسلطة الأمير؛ فالدولة الناشئة تحتاج إلى وسيلة دفع واحدة يمكن أن تعتمدها في تسديد الرواتب، وجمع الضرائب، وتمويل الإمدادات العسكرية، وتنظيم الأسواق، وهو ما لا يمكن تحقيقه بسهولة في ظل استمرار الاعتماد على سكة الدايات أو على العملة الفرنسية. ومن هنا يصبح مفهوماً أن يتجه الأمير، بعد سنوات قليلة من بداية إمارة الجهاد، إلى التفكير

في **سكة خاصة به** تعبّر عن سيادته وتوحّد المجال النقدي في المناطق التي يسيطر عليها .

ثانياً: ظروف سكة الأمير عبد القادر وأماكن ضرب العملة

1 **دوافع سكة الأمير**

منذ اللحظات الأولى لتبلور سلطة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري (1832–1834)، اتضح له أن مشروعه لا يمكن أن يظل محصوراً في نطاق «قيادة جهادية» عسكرية فحسب، بل لا بد أن يتحول إلى دولة قائمة الأركان تمتلك أدوات السيادة المتعارف عليها في الفقه السياسي الإسلامي والواقع التاريخي للمغرب والأقاليم العثمانية. وتشمل هذه الأدوات: إقامة القضاء الشرعي، وتنظيم الإدارة والجباية، وتأسيس جيش نظامي، وإلقاء الخطبة باسمه في الجوامع، ثم ضرب السكة باسمه، بوصفها إحدى أبرز العلامات المادية للسلطان. **(Bouchenaki, 1976, p. 77)**

تؤكد المصادر الفقهية التقليدية، مثل «الأحكام السلطانية» للماوردي، أن من وظائف الإمام أو السلطان: «الضرب بالسكة» وضبط أعيارها حماية لمصالح الرعية ومنعاً للغش والاضطراب في المعاملات؛ إذ ترتبط العدالة في الوزن والعيار بحفظ الأموال وقيام السوق على أساس من الثقة **(بن محمد الماوردي،، 2006، صفحة 103)** . كما يشير ابن خلدون، عند حديثه عن الدولة والعمران، إلى أن سكة النقد من جملة شعائر الملك، تُذكر إلى جانب الخطبة والقضاء والرايات، ما يجعل من النقود حاملة لرسالة سياسية ورمزية بقدر ما هي وسيلة اقتصادية **(بن خلدون، 2004، صفحة 263)**. هذا الإطار النظري كان معروفاً لعلماء مغرب القرن التاسع عشر، وجزءاً من الثقافة الفقهية التي يتحرّك في نطاقها الأمير وعلماء حركته. **(بن محمد الماوردي،، 2006، صفحة 103)**

على المستوى العملي، وجد الأمير نفسه، كما سبقت الإشارة، أمام واقع نقدي غير مستقر؛ إذ كان المجال الذي يتحرك فيه يعيش حالة من التعدّد النقدي بين سكة الدايات السابقة، والعملة الفرنسية، وبعض العملات الأجنبية، مع تفاوت واضح في ثقة السكان بهذه القطع . ولم يكن ممكناً لدولة ناشئة تعتمد على تعبئة موارد القبائل والزوايا، وعلى تنظيم جيش نظامي، أن تبقى خاضعة لهذا الاضطراب النقدي؛ لأن ذلك ينعكس مباشرة على انتظام

الجباية، وعلى دفع رواتب الجنود، وعلى القدرة على عقد صفقات شراء السلاح والمؤن . **(Bouchenaki, 1976, p. 86)**

من هنا يمكن القول إن قرار الأمير بضرب عملة خاصة به تحرّك في مستويين متداخلين:

- **مستوى رمزي-سياسي** :يتمثل في إعلان وجود سلطة مستقلة عن الفرنسيين وعن بقايا الإدارة العثمانية؛ فالقطعة النقدية التي تحمل اسم الأمير وتاريخ الضرب ومركز السلطة (تاقدمت) هي بمثابة «وثيقة سيادية» صغيرة تنتقل بين أيدي الناس، وتكرّس في وعيهم أن هناك أميراً ذا سلطان فعلي على الأرض . **(Emerit , 2002, pp. 13-14)**

- **مستوى اقتصادي-عملي** :يتمثل في الحاجة إلى وسيلة دفع موحدة تعتمدها الإمارة في جميع معاملاتها الرسمية، من دفع الأجور العسكرية والمدنية، إلى تحصيل الضرائب والزكوات، إلى تنظيم المعاملات في الأسواق التي دخلت تحت النفوذ الأميري . (Emerit , 2002, pp. 114-115)

شهدت إمارة الأمير عبد القادر تحولا تدريجيا في بنيتها العسكرية ، حيث انتقلت من نمط التعبئة الجهادية التقليدية القائمة على الولاءات القبلية والغنائم ، الى تنظيم عسكري اكثر انضباطا واقترابا من نموذج «الجيش النظامي» من حيث الهيكلة والرواتب، فرض ضرورة وجود عملة رائجة ذات أوزان معلومة يمكن أن تُبنى عليها حسابات دقيقة، بدل الاعتماد على الدفع العيني أو على عملات أجنبية لا يملك الأمير التحكم في قيمتها أو في توفرها . **(Emerit , 2002, p. 253)**

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الأمير، في مراسلاته وبعض تنظيماته، حرص على ربط الانضباط العسكري والجبائية بالثقة في العملة التي تصدرها دولته، بما يعكس إدراكه لوظيفة النقد في بناء جهاز مالي-إداري متماسك . **(Fournier, avril-juin 1967, pp. 37-39)**

إلى جانب ذلك، لا يمكن إغفال البعد «التعبوي-الديني» لسكة الأمير؛ فإطلاق اسم «المحمدية» على الوحدة النقدية الرئيسة، واختيار النقوش ذات الطابع الإسلامي الواضح، كل ذلك يندرج في سياق صناعة خطاب جهادي-سياسي يربط بين الدفاع عن الأرض والدين وبين الانتماء إلى دولة الأمير. حين يحمل المجاهد أو الفلاح أو التاجر قطعة نقدية

يجتمع فيها اسم الأمير والشهادة واسم المدينة التي يتخذها عاصمة، فإنه يلامس مادياً جزءاً من مشروع سياسي–ديني يريد أن يحلّ محل سلطة الدايات المنهارة والاحتلال الوافد. **(Bouchenaki, 1976, pp. 37-40)**

2 **أماكن الضرب والفترة الزمنية**

تتفق الدراسات المسكوكاتية التي تناولت عملة الأمير عبد القادر على أن المركز الرئيس لدار السكة كان في مدينة **تاقدمت**، وهي المدينة التي اتخذها الأمير عاصمة سياسية وإدارية لإمارته في مرحلتها الثانية، بعد معسكر. وقد تحوّلت تاقدمت، خلال سنوات قليلة، إلى فضاء مركزي تُدار فيه شؤون الدولة: فيها الدواوين، ومخازن التموين، وورش صناعة السلاح، ودار السكة التي تُضرب فيها العملة الأميرية.

تستند هذه الخلاصة إلى عدة شواهد متكاملة:

- **نصوص الرحالة والقناصل الأوروبيين** الذين زاروا المنطقة أو أرسلوا تقارير عن تطور سلطة الأمير، وأشار بعضهم إلى وجود دار سكة في تاقدمت تعمل تحت إشراف مباشر من رجال الأمير. **(Fournier, avril-juin 1967, pp. 123-140)**

- **المسكوكات نفسها** التي عُثر عليها في متحف الآثار الإسلامية بالجزائر ووهران وقسنطينة، وبعض المجموعات الخاصة، والتي تحمل في نقوشها اسم «تاقدمت» مع تاريخ الضرب الهجري، ما يؤكد كونها مركزاً فعلياً لكثير من السلاسل السكية.

- **مقارنات أجراها بوشناقي** بين أوصاف المدن في المصادر التاريخية وأسماء الأمكنة المنقوشة على القطع، خلص منها إلى أن الثقل الأكبر في عملية السك كان لتاقدمت، وإن لم ينفِ احتمال وجود ضرب موضعي محدود في مدن أخرى. **(Bouchenaki, 1976, pp. 64-66)**

تذكر بعض الدراسات احتمال وجود عمليات سك فرعية أو مؤقتة في مدن مثل معسكر ومديانة، خاصة في الفترات التي كانت تاقدمت فيها مهددة عسكرياً أو حين احتاج الأمير إلى نقود إضافية بسرعة. إلا أن الشواهد المسكوكاتية المؤكدة التي تحمل أسماء هذه المدن قليلة مقارنة بما وُجد من قطع منسوبة إلى تاقدمت، ما يدفع أغلب الباحثين إلى اعتبار

تاقدمت «دار السكة المركزية» للإمارة، مع إمكانية وجود ورش صغيرة أخرى لم يصلنا عنها الكثير .**(دحدوح ، 2013، صفحة 181)**

أما من حيث التاريخ، فتجمع أغلب الدراسات على أن سكة الأمير بدأت فعلياً في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن التاسع عشر؛ إذ تحمل أقدم القطع المعروفة تواريخ هجرية في حدود 1250 هـ تقريباً، أي ما يوافق 1834–1835 م، ثم تتالى الضرب على فترات متفاوتة حتى سنوات 1258 هـ تقريباً (1842–1843 م)، وتشير بعض السلاسل إلى ذروة في كثافة الضرب بين 1836 و1841 م. وهي الفترة التي شهدت أوج توسع الإمارة وإعادة تنظيم تاقدمت كعاصمة، قبل أن تتعرض هذه المدينة لسلسلة من الهجمات الفرنسية التي انتهت بسقوطها . **(دحدوح ، 2013، صفحة 181)**

يلاحظ المتخصصون في المسكوكات وجود فروق طفيفة بين السلاسل المختلفة من عملة الأمير، سواء في الوزن أو في دقة الضرب أو في بعض تفاصيل النقش والزخرفة؛ ما يوحي بأن عملية السك لم تكن ثابتة تماماً، بل كانت تتكيف مع الظروف التقنية والمالية التي تمر بها الإمارة ، ففي فترات الوفرة النسبية للفضة، يبدو أن القطع كانت أقرب إلى المعايير المعلنة، بينما تشهد فترات الضغط العسكري والحصار على شيء من التفاوت في الوزن، دون أن يصل إلى حد فقدان الثقة في العملة داخل المجال الخاضع للأمير . **(Bouchenaki, 1976, pp. 84–92)**

ويجب التذكير بأن سقوط تاقدمت في يد القوات الفرنسية حوالي سنة 1841 شكّل ضربة قاصمة للنظام النقدي للإمارة؛ إذ أدّى إلى تعطّل دار السكة الرئيسة، واضطر الأمير إلى الدخول في مرحلة من الحركة الدائمة واللجوء إلى مناطق مختلفة، ما قلّل من القدرة على الاستمرار في ضرب العملة بشكل منظم ، **(Emerit , 2002, pp. 127–145)** ومن ثمّ يمكن أن نفهم التركّز الزمني لسكة الأمير في حدود عقد واحد تقريباً؛ من منتصف الثلاثينيات إلى مطلع الأربعينيات من القرن التاسع عشر، بالتوازي مع صعود إمارة الجهاد ثم تضييق الخناق العسكري عليها.**(Fournier, avril–juin 1967, p. 123)**

ثالثاً: أنواع عملة الأمير عبد القادر: المعادن، الأوزان، والتسميات

1 **المعادن والأوزان**

تُجمع الدراسات المسكوكاتية المتخصصة على أن عملة الأمير عبد القادر اعتمدت أساساً على **الفضة** في سك القطع المتوسطة والصغيرة، مع وجود مؤشرات على استعمال **النحاس** للقطع الأقل قيمة المخصصة للمعاملات اليومية البسيطة **(Bouchenaki, 1976, p. 37)** . وقد جاءت هذه الاختيارات امتداداً للإرث العثماني في الإيالة الجزائرية، حيث شكّلت الفضة معدن النقد الرئيس، في حين استُخدم النحاس لوحدات صغيرة تستجيب لاحتياجات الأسواق الشعبية **(Ernest –Picard, 1930, p. 23)**.

أظهرت القياسات التي قام بها منير بوشناقي على عينات محفوظة في متاحف جزائرية وأوروبية أن أوزان القطع الفضية المنسوبة إلى الأمير تراوحت تقريباً بين نحو **0.3 غرام** للقطع الصغيرة و **1.8–1.5غرام** لفئات أعلى قليلاً. مع وجود تدرجات بينية تسمح بتيسير المعاملات[3]. وهذه الأوزان، وإن بدت متواضعة، تُفهم في ضوء كون «المحمدية» وحدة نقدية صغيرة نسبياً مقارنة ببعض الوحدات الفضية العثمانية والأوروبية المعاصرة، وبالنظر إلى محدودية الموارد المعدنية المتاحة للإمارة في ظل الحصار والحرب . **(Bouchenaki, 1976, p. 46)**

تشير الدراسات إلى أن عيار الفضة في هذه القطع كان مقبولاً قياساً بمعايير العصر؛ فقد سعى الأمير إلى الحفاظ على قدر من الاستقرار في نسبة الفضة الخالصة، تفادياً لفقدان الثقة في العملة داخل مجاله السياسي**(Bouchenaki, 1976, p. 84)** ، ورغم وجود فروق طفيفة بين السلاسل المختلفة – ظهرت في شكل تفاوت بسيط في الوزن أو في نسب الشوائب – فإن هذه الفروق لم تبلغ درجة «التخفيض الممنهج» الذي عرفته أحياناً سكة الدايات في أواخر العهد العثماني، بل تبدو مرتبطة أكثر بظروف تقنية ومالية طارئة . **(دحدوح ، 2013، صفحة 75)**

أما بخصوص السكة النحاسية، فإن الشواهد المادية المتوفرة أقل عدداً ووضوحاً، الأمر الذي يجعل الحديث عنها أكثر تحفظاً. غير أن استمرار الحاجة إلى وحدات صغيرة جداً في المعاملات اليومية (بيع الخضر والحبوب بالتجزئة، الأجور البسيطة، إلخ)، إلى جانب

حضور وحدات نحاسية مشابهة في الإرث العثماني، يدعم فرضية وجود قطع نحاسية أميرية استُخدمت في هذا المستوى من التبادل، حتى إن لم يصلنا منها سوى عدد محدود أو لم تُدرس بعد دراسة منهجية كافية. **(Emerit , 2002, pp. 163-170)**

وتفيد المقارنة بين أوزان عملة الأمير ومثيلاتها في النظام النقدي العثماني-الجزائري بأن الأمير لم يخرج جذرياً عن إطار المعايير السائدة، بل اعتمد أوزاناً قريبة من بعض فئات البودجو وأجزائه، مع تكييفها مع حاجات إمارته وقدرته على تأمين الفضة. وهذا ما يفسّر قدرة العملة الأميرية على الاندماج عملياً في الأسواق التي كانت قد تعودت على وحدات عثمانية، مع إعادة تسمية بعض القيم أو «ترجمة» قيمتها في المجال التجاري المحلي.

2 **التسميات ووحدات الحساب**

تميّزت عملة الأمير عبد القادر بتسمية» **المحمدية** «التي أُطلقت على الوحدة النقدية الرئيسة في سكة الإمارة، وهو اختيار ذو دلالة دينية-رمزية واضحة؛ إذ يرتبط الاسم مباشرة بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم، بما يحمله من حمولة شرعية وروحية تتماشى مع الخطاب الجهادي-الصوفي الذي تبنّاه الأمير **(Bouchenaki, 1976, pp. 53-58)**، ويوحي هذا الاختيار برغبة واعية في ربط العملة بمصدر الشرعية الدينية، وتقديمها في وعي المتعاملين معها بوصفها امتداداً لنظام نقدي «إسلامي» أصيل، في مواجهة العملة الفرنسية ذات الطابع العلماني-الاستعماري **(Cherbal, 2015, p. 75)**.

من الناحية العملية، استُخدمت «المحمدية» كوحدة نقدية أساسية داخل الإمارة، تُقسّم إلى أجزاء أصغر يُعبّر عنها بوحدات حسابية تستمد أسماءها وقيمها من الإرث العثماني-الجزائري السابق، مثل البودجو وأجزائه ، وإن كانت الكتابة المسكوكاتية على القطع نفسها تحتفظ في الغالب باسم «المحمدية» دون ذكر هذه الوحدات الفرعية. وبذلك تشكّلت حالة من الازدواج بين «الاسم الرسمي» للعملة كما يظهر على القطعة، وبين اللغة اليومية للتجار والفلاحين الذين ظلوا يستعملون مصطلحات البودجو والخرّوب والأسبر في تقييم السلع والعقود **(Merouche, 2002, p. 115)**.

تشير المعطيات المتاحة حول أوزان النقود المتداولة في الجزائر خلال أواخر العهد العثماني الى جانب ما يعرف عن خصائص عملة الأمير، على فهم هذا التداخل؛ الى وجود تقارب نسبي بين " المحمدية " وبعض أجزاء البودجو الفضية، وهو ما يفسر بكون

هذه الوحدة قد وضعت على مستوى يسمح باستمرار تحويل الأسعار والأجور من نظام إلى آخر دون إحداث قطيعة فجائية في العادات المحاسبية ، فالتاجر الذي تعوّد على التعامل بوحدات «بودجو» وأسبر، لم يكن مضطراً إلى إعادة تعلّم نظام جديد تماماً، بل كان ينتقل عملياً إلى استعمال وحدة جديدة الاسم (المحمدية) ذات قيمة مادية قريبة من وحدات عرفها سابقاً. **(Cherbal, 2015, pp. 67-70)**

كما استمرت في التداول الشفوي بين القبائل والمناطق الحدودية بعض التسميات العثمانية (كالبودجو والخرّوب) إلى جانب التسمية الرسمية «المحمدية»، خاصة في البيئات التي ظلت على تماس مع المناطق الخاضعة مباشرة للفرنسيين أو التي لم تدخل كلياً في تنظيمات الأمير وهذا يفسّر ورود مصطلحات مزدوجة في بعض الوثائق المحلية التي تتحدث عن الضرائب أو عن أسعار السلع؛ حيث تُذكر أحياناً القيمة بالبودجو أو بالوحدة العثمانية القديمة، مع ما يقابلها تقريباً من المحمديات أو من عملة الأمير. **(Merouche, 2002, pp. 125-130)**

في ضوء ذلك، يمكن القول إن الأمير لم يسعَ إلى بناء نظام نقدي «من قطيعة كاملة» مع الماضي العثماني، بل حاول أن يُدخل إصلاحاً نقدياً تدريجياً يقوم على تثبيت وحدة رسمية جديدة تحمل اسماً ذا حمولة دينية–وطنية (المحمدية)، وربط هذه الوحدة بمعايير وزن وعيار قريبة من بعض وحدات النظام القديم، لتسهيل التبنّي الاجتماعي والاقتصادي، والإبقاء – عملياً – على إمكانية «الترجمة» بين اللغة الحسابية التقليدية واللغة النقدية الجديدة، بما يسهل عمل القضاء والجباية والتجارة.**(Cherbal, 2015, pp. 76-82)**

رابعاً: نقوش العملة ودلالاتها الدينية–السياسية

1 **الوجه والظهر: الشهادة والأمير والمدينة**

تكشف قراءة النقوش المثبتة على عملة الأمير عبد القادر عن ثراء واضح في الدلالات، يجعل من هذه القطع المعدنية وثائق سياسية–دينية مصغرة أكثر من كونها مجرد وسيلة تبادل. **(Bouchenaki, 1976, p. 37)** فالملاحظ أن الوجه الأول من معظم القطع يحمل صيغة التوحيد " **لا إله إلا الله محمد رسول الله** " أو صيغة قريبة منها، وهو تقليد راسخ في النقود الإسلامية منذ العصور الأموية والعباسية، حيث اقترنت سكة النقد بإبراز الشهادة والآيات القرآنية بوصفها علامات على السيادة و الانتماء إلى مجال الإسلام .

وجود الشهادة في مركز القطعة، وبخط عربي واضح، ليس مجرد تزويق زخرفي، بل يحمل رسالة عقائدية وسياسية موجهة إلى حامل العملة والمتعامل بها؛ إذ يذكّره بانتمائه إلى جماعة المسلمين، ويضع فعل التبادل الاقتصادي نفسه داخل أفق من «الشرعية الشرعية» التي يزعم الأمير حمايتها والدفاع عنها في وجه الاحتلال. **(Bacharach, 27 - 2010, pp. 1-10)**

كما يسهم هذا الاختيار في تمييز العملة الأميرية عن غيرها ، عن العملة الفرنسية، التي تخلو من هذه الرموز الإسلامية وتبرز بدلاً منها رموز الدولة الفرنسية ومقولاتها، بما يجعل الفرق بين العملتين واضحاً حتى للأميّ البسيط. **(Cherbal, 2015, pp. 70-71)**

وحسب المصادر التاريخية فان سكة الأمير عبد القادر كانت تضم نصوصا متنوعة ، ولعل اهم تلك النصوص من القرآن الكريم :

1-حسبنا الله و نعم الوكيل (الآية 173 من سورة آل عمران) .

2- ومن يتبع غير الإسلام دينا فلن يقبل منه (الآية 85 من سورة آل عمران) .

3-إن الدين عند الله الإسلام (الآية19 من سورة آل عمران) .

4-ربنا افرغ علينا صبرا وثبت اقدامنا (الآية 250من سورة البقرة) .

5- نعم المولى ونعم النصير (الآية 40 سورة الانفال) .

كما تضمنت الكتابات اسم ولقب الأمير عبد القادر الذي ورد في صيغة : السلطان عبد القادر ، عبد القادر بن محي الدين ، الواثق بالقوي المتين ، ناصر الدين . كما يحمل اسم محمد و أسماء الخلفاء الراشدين . **(دحدوح ، 2013، صفحة 180)**

وهذا الجمع بين اسم الله ورسوله من جهة، واسم الأمير من جهة أخرى، يعكس رغبة في ربط شخص الأمير بالمجال القدسي الذي تمثله الشهادة؛ أي تقديم سلطته السياسية بوصفها امتداداً لمهمة شرعية في حماية الدين والأرض، لا مجرد سلطة دنيوية تبحث عن الهيمنة.

كما أن ذكر النَّسَب إلى «محيي الدين» يذكّر بانتماء الأمير إلى أسرة علمية-صوفية معروفة، بما يعزز مكانته عند القبائل والزوايا.

أما على الوجه الآخر من القطعة، فتظهر عادة السنة الهجرية التي ضربت فيها العملة، واسم مكان الضرب، وفي مقدمته "**تاقدمت**" ، وأحياناً عبارات دعاء أو صفات إلهية مختصرة من قبيل " **نصر من الله**" أو ما يقاربها بحسب ما سجلته قراءات بوشناقي

ودحدوح وغيرهما لعدد من العينات **(Bouchenaki, 1976, pp. 100-103)** ، ذكر التاريخ الهجري يربط العملة بالتقويم الإسلامي الذي ظل هو المرجع في الحياة الدينية والقضائية، ويُدخلها في سلسلة زمنية تنتمي إلى تاريخ الأمة، لا إلى التقويم المسيحي الذي ترتكز عليه الحسابات الفرنسية. **(Bacharach, 27 - 2010, pp. 3-6)** ، ولقد جاءت عملة الأمير بنقوش قرآنية منتقاة في غالبها جيدا ، بما انها كانت توافق الظروف السياسية لتلك الفترة حيث كانت تدعو للجهاد وتحث على الصبر . **(قبايلي، 2009-2008، صفحة 50)**

أما ذكر «تاقدمت» على العملة فيحمل بدوره دلالات سياسية؛ فهو يكرّس هذه المدينة كعاصمة فعلية للدولة الأميرية، ويثبّت في الوعي المتداول أن مركز السلطة لا يوجد في الجزائر العاصمة المحتلة، بل في مدينة داخلية أعاد الأمير بناءها كحاضرة سياسية-عسكرية ، كما اعتبرها رشيد بورويبة " عاصمة جديدة للدولة الناشئة " بما تضمنته من منشآت دفاعية وإدارية و صناعية ، وبذلك تصبح كل قطعة نقدية أداة تذكير يومية بأن هناك «داراً للسلطان» غير تلك التي استولى عليها الفرنسيون، وبأن الجغرافيا السياسية للجزائر لم تعد تنحصر في المدينة الساحلية ، بل امتدت الى فضاء داخلي يتجسد فيه مشروع الدولة الاميرية . **(بورويبة، 1984، صفحة 123)**

من ناحية فنية، تُظهر النقوش – رغم بساطة أدوات السك – اعتناءً نسبياً بالتناسق بين النصوص الدينية والسياسية؛ فلا يطغى أحدهما على الآخر، بل يتجاوران في تنظيم دائري أو أفقي يمنح القطعة مظهراً يحاكي إلى حد ما بعض السكّات الإسلامية-العثمانية المتأخرة مع حضور بعض الخصوصيات في شكل الحروف والزخرفة البسيطة المحيطة بالنصوص. وهذا يعكس حرصاً على أن تبدو العملة في عين حاملها امتداداً لسلسلة طويلة من النقود الإسلامية المعروفة، وليس استثناءً غريباً أو مكروهاً في الذائقة البصرية المتشكلة عبر القرون. **(قبايلي، 2009-2008، الصفحات 50-51)**

2 علاقة النقوش بالسلطة العثمانية

يثور في هذا السياق سؤال مهم عن مدى حضور أو غياب اسم السلطان العثماني في سكة الأمير عبد القادر، بحكم أن الجزائر كانت، قبل الاحتلال الفرنسي، جزءاً من دار الخلافة العثمانية اسماً، وأن كثيراً من النقود العثمانية كانت تحمل أسماء السلاطين وألقابهم. لقد

ظل هذا السؤال مطروحاً في الأدبيات التاريخية الحديثة، لأنه يمس بصورة مباشرة طبيعة العلاقة بين الأمير والباب العالي: هل رأى الأمير نفسه والياً مخلصاً للسلطان، أم اعتبر مشروعه خروجاً فعلياً عن الإطار العثماني؟

تشير المعطيات المسكوكاتية المتاحة إلى أن النقود المنسوبة إلى الأمير لا تحمل، في ما وصلنا منها، اسم السلطان العثماني، بل تكتفي بذكر الشهادة واسم الأمير ومكان الضرب والتاريخ وبعض صيغ الدعاء. وهذا الغياب يُفهم، في المستوى الأول، على أنه إعلان غير مباشر عن ممارسة سيادة كاملة في المجال الذي تسيطر عليه الإمارة، بعيداً عن الوصاية الاسمية للباب العالي؛ فمن يضرب السكة باسمه ويجمع الجباية ويقود الجهاد، إنما يتصرف كسلطان فعلي على أرضه. **(دحدوح ، 2013، صفحة 183)**

مع ذلك، تظهر في بعض الدراسات التي تناولت فكر الأمير وخطابه السياسي إشارات إلى أنه، في مراحل معينة، سعى إلى تجنب القطيعة الرمزية الكاملة مع السلطنة؛ فحرص في مراسلاته أو في خطاباته الخارجية على استعمال عبارات احترام للخليفة العثماني، وربما إظهار نوع من الولاء العام له، اتقاءً لردود فعل سلبية أو رغبة في الاستفادة من مكانة الخلافة لدى الرأي العام الإسلامي **(Bouaicha, 2024, p. 114)**، لكن هذا الحرص الخطابي لم يُترجم – في حدود ما نملك من شواهد مسكوكاتية – إلى إدراج اسم السلطان في نقوش العملة، وهو ما يجعل السكة الأميرية أقرب إلى «إعلان سيادة فعلية» تتجاوز الولاء الاسمي. **(Bouchenaki, 1976, p. 60)**

هذا التوازن بين خطاب «ولائي» عام وممارسة سيادية مكثفة (سكة خاصة، جيش نظامي، اتفاقيات ومعاهدات مع الفرنسيين وغيرهم) يكشف عن قدر من الذكاء السياسي لدى الأمير في التعامل مع السياق الدولي والإقليمي. فهو من جهة لا يريد أن يتحوّل إلى «متمرد على الخليفة» في أعين المسلمين، ومن جهة أخرى لا يربط مصير مشروعه السياسي بسلطة لم تعد قادرة عملياً على حمايته أو على استعادة الجزائر من الفرنسيين. لذلك يمكن القول إن غياب اسم السلطان عن نقوش العملة كان تعبيراً رمزياً عن هذه المسافة الحرجة، التي تفصل بين ولاء شعوري عام للخلافة وبين ممارسة سيادة وطنية مستقلة على أرض الجزائر. **(Emerit , 2002, pp. 127–150)**

بهذا المعنى، تُسهم نقوش عملة الأمير في توضيح موقعه في الخريطة السياسية للعالم الإسلامي في زمنه؛ قائد جهادي–سياسي يتحرك داخل أفق المرجعية الإسلامية العامة، لكنه يبني في الوقت نفسه مشروع دولة «جزائرية» بالمعنى الجغرافي والسياسي، لها سكتها وجيشها وعاصمتها وشبكة مؤسساتها.

خامساً: الوظيفة الاقتصادية–المالية لعملة الأمير

1 **تمويل الجيش والإدارة والجباية**

شكل الجيش النظامي الذي أنشأه الأمير عبد القادر عماد المقاومة المسلحة ضد القوات الفرنسية، وكان الحفاظ على تماسكه يتطلب موارد مالية منتظمة لتسديد الرواتب وتوفير السلاح والذخيرة والمؤن **(Perville, 2008, pp. 27–31)**. وفي هذا السياق برزت عملة الأمير كأداة محورية في تمويل المجهود الحربي؛ إذ صارت القطع المسكوكة في تاقدمت وسيلة الدفع الرئيسة لأجور الجنود والضباط، ولرواتب موظفي الدواوين والقضاة وبعض أعيان القبائل المتعاونين مع الإمارة **(Fournier, avril–juin 1967)** ، وبذلك ارتبطت قيمة العملة في وعي الجنود والموظفين مباشرة ببقائهم في خدمة الدولة الأميرية، ما عزز من قبولهم لها وثقتهم بها داخل المجال الخاضع لسلطة الأمير .

من جهة أخرى، اعتمدت الإمارة على نظام جبائي يستمد جزءاً كبيراً من أسسه من الضرائب الشرعية المعروفة، مثل العُشر (على المحاصيل الزراعية)، والزكاة (على الماشية)، إضافة إلى مساهمة استثنائية تُسمى في بعض المصادر «المعونة» أو «المعاونة» تُفرض في حالات الضرورة لدعم الجيش وتمويل الحملة الجهادية . وقد سعى الأمير إلى توحيد جباية هذه الموارد في صورة نقدية قدر الإمكان، عوض الاقتصار على الجباية العينية، لأن النقد يمنحه مرونة أكبر في التصرّف؛ فيمكن تحويله إلى سلاح أو ذخيرة أو مؤن من مناطق أخرى داخل الجزائر أو من الجوار المغاربي. **(دحماني ، 2007–2008، صفحة 181)**

أدّت سكة «المحمدية» دوراً أساسياً في هذا المسار؛ إذ أصبحت الوحدة التي تُقدّر بها كثير من الالتزامات الجبائية، وتُدفع بها المتأخرات إلى بيت المال الأميري، لا سيما في المناطق التي ترسّخت فيها سلطة الأمير إدارياً وقضائياً ، كما أن ربط الجباية بالعملة الأميرية جعل من قبول هذه العملة تعبيراً عملياً عن الاعتراف بشرعية الدولة؛ فالقبيلة أو البلدة التي تدفع ضرائبها بالمحمديات تُدرج نفسها ضمن الفضاء السياسي–المالي للإمارة، بخلاف

الجماعات التي تظل خارج هذا النظام أو تتعامل بالأساس مع العملة الفرنسية. **(Bouchenaki, 1976, pp. 80-83)**

إلى جانب ذلك، سهّل وجود عملة موحدة عمليات تمويل الصناعات التي أقامها الأمير في تاقدمت وبعض المدن الأخرى، مثل ورش صناعة البارود والأسلحة والحدادة، والتي احتاجت بدورها إلى شراء المواد الأولية (حديد، كبريت، فحم، حبوب لإعاشة العمال...) من الأسواق المحلية والقبلية **(Danziger , 1977, pp. 170-176)** .

فالعملة الأميرية وفّرت أداة حساب وتسوية متفقاً عليها داخل المجال الذي تشمله هذه الصناعات، وجعلت من الممكن عقد صفقات طويلة الأمد مع الموردين المرتبطين بالإمارة.

2 **تنظيم الأسواق والتجارة الداخلية**

لم تقتصر وظيفة عملة الأمير على تمويل الجيش والجباية، بل امتدت إلى تنظيم الأسواق والتجارة الداخلية في المدن التي خضعت لنفوذه، مثل معسكر وتاقدمت ومليانة وبعض المراكز في التل الغربي. **(Danziger , 1977, p. 170)** فقد عملت الإدارة الأميرية على فرض العملة الأميرية في المعاملات الرسمية وعقود البيع والشراء المرتبطة بالدولة (تموين الجيش، صفقات الحبوب، استئجار الحيوانات للنقل، إلخ)، مع تشجيع استخدامها في الأسواق العامة لتجاوز حالة التعدّد النقدي غير المنضبط الذي ورثتها عن العهد العثماني وبداية الاحتلال.**(Fournier, avril-juin 1967, pp. 15- 18)**

ساعد التدرّج في أوزان المحمدية والقطع التابعة لها على تيسير التبادلات اليومية؛ إذ أمكن استخدام القطع الصغيرة في البيع بالتجزئة، والقطع الأثقل في صفقات أكبر نسبياً، مع إمكان الجمع بينها لتغطية قيم متوسطة، ما جعل العملة الأميرية قادرة على تغطية معظم طيف المعاملات من أصغرها إلى ما يهم التجارة متوسطة الحجم. وبهذا المعنى أدّت العملة وظيفة «توحيد لغوي» للنظام السعري داخل الإمارة؛ فالتاجر والفلاح والمستهلك صاروا يتعاملون تدريجياً بوحدة مشتركة، بدل اللجوء إلى خليط من البودجو والأسبر والفرنك والقطع الأجنبية. **(Bouchenaki, 1976, pp. 176-178)**

ساهمت كذلك شبكة الزوايا والتجار المرتبطين بالحركة الجهادية-الصوفية في توسيع مجال رواج العملة؛ فهذه الشبكة، بحكم انتشارها في الأرياف والطرق التجارية، لعبت دور الوسيط

بين الدولة والسكان، وساعدت على إدخال المحمدية في معاملاتهم اليومية ، وفي التبرعات والصدقات التي توجّه لدعم الجهاد. **(Danziger , 1977, pp. 183-185)**

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن مراقبة الأمير للأسواق، من خلال عيون ومحتسبين، ارتبطت أيضاً بمتابعة التزام التجار بقبول العملة الأميرية وعدم المضاربة المفرطة عليها مقارنة بالقطع الأجنبية. **(Fournier, avril-juin 1967, pp. 28-30)**

مع ذلك، لم تستطع عملة الأمير أن تُقصي تماماً حضور العملات الأخرى، وخصوصاً الفرنك الفرنسي وبعض القطع الإسبانية والعثمانية؛ إذ ظلّت هذه العملات مقبولة في بعض أنواع المعاملات، لا سيما عندما يكون الطرف المقابل تجاراً أجانب أو وسطاء يتعاملون مع المراكز الفرنسية على الساحل ، وقد حاول بعض الباحثين، من خلال مقارنة الأوزان ونسب الفضة، تقدير نسب تقريبية للتبادل بين المحمدية والفرنك أو البودجو، لكن هذه التقديرات تظل تقريبية بسبب نقص الوثائق المحاسبية الأصلية. **(قبايلي، 2009-2008، صفحة 51)**

اهتم الأمير كثيرا بتأسيس اقتصاد دولته وفق أسس سليمة صحيحة ، عبر إعادة تفعيل الحياة الاقتصادية ، وإعادة الثقة للتعاملات الاقتصادية والتجارية ، وتفعيل المقاومة والمقاطعة الاقتصادية للمحتل ، وذلك بمراقبة تنقل السلع والتجار ، كما سعى الى زيادة مداخيل وموارد الخزينة للقيام بأعباء الدولة و تمويل الجهود الحربي بفرض ضرائب وفق الاحكام الشرعية **(قبايلي، 2009-2008، صفحة 47)**

سادساً: البعد السياسي والرمزي للعملة

1 سكة العملة كعلامة سيادة

تظهر الدراسات التاريخية – المسكوكاتية التي تناولت النقد في الجائر العثمانية ودولة امير عبد القادر ، ان سكة الأمير مثلت احد ابر مظاهر تميز كيانه السياسي عن الاطار العثماني السابق وعن النظام العثماني الاستعماري الفرنسي اللاحق ، اذ ان ضرب العملة باسم الحاكم وتنظيم جباية الضرائب وانفاقها عبر بيت مال خاص بالإمارة يعد من العلامات العملية على ممارسة السيادة المالية داخل المجال الخاضع له ، وفي ضوء هذه المعطيات يمكن فهم سكة الأمير عبد القادر كإعلان ملموس عن قيام كيان سياسي جائري مستقل ،

ولو في جزء من التراب الوطني وتحت ظروف حرب مفتوحة مع قوة استعمارية كبرى . **(قبايلي، 2009-2008، الصفحات 49-50)**

وتبين هذه الدراسات ان كل قطعة فضية من «المحمدية» كانت تحمل على سطحها اسم الأمير، وتاريخ الضرب، واسم تاقدمت، وصيغة الشهادة أو دعاءً دينياً، ما يجعلها بمثابة «وثيقة سيادية» صغيرة تتداولها الأيدي في الأسواق والقرى والكتاتيب ، فحين يدفع الفلاح ضرائبه بهذه العملة، أو يتقاضى الجندي راتبه بها، أو يشتري التاجر بضاعة لصالح الجيش بها، فإنه يترجم عملياً اعترافه بوجود سلطة مركزية غير السلطة الفرنسية، لها بيت مالها ونظامها الجبائي وجيشها؛ وبذلك تتحول العملة إلى أداة يومية لتجسيد السيادة في الحياة المادية للناس، بعيداً عن الخطابات المجردة. **(Bouchenaki, 1976, pp. 95-100)** إضافة إلى ذلك، فإن حضور الشهادة والرموز الإسلامية على العملة منحها بعداً تعبوياً واضحاً؛ فحامل المحمدية لا يتعامل فقط مع وحدة نقدية، بل يمسك بيده رمزاً لمشروع جهادي-سياسي يعلن الدفاع عن «دار الإسلام» في الجزائر ضد الاحتلال **(Bouchenaki, 1976, pp. 95-100)**. هذا التزاوج بين الديني والسياسي مكن الأمير من أن يجعل من التعامل بعملته نوعاً من المشاركة، ولو غير المباشرة، في الجهاد؛ من يدفع زكاته بالمحمدية يسهم في تمويل الجهاد، ومن يقبلها في سوقه يدعم اقتصاد الإمارة في مواجهة اقتصاد المستعمر. **(قبايلي، 2009-2008، صفحة 50)**

2 العملة والهوية الوطنية

رغم أن مفهوم «الهوية الوطنية» بمعناه الحديث لم يكن متبلوراً زمن الأمير، فإن سكة العملة ساهمت عملياً في تشكيل وعي جمعي متميز لدى سكان المناطق الخاضعة له، يقوم على التمايز عن «أهل فرنسا» وعن الإدارة الاستعمارية في آن ، فالتعامل بعملة الأمير، والانخراط في مؤسساته المالية، يعنيان – في مستوى رمزي – الانتماء إلى جماعة سياسية-دينية ترى نفسها في حالة دفاع عن الأرض والدين، مقابل جماعة أخرى ترتبط بالعملة الفرنسية وبقوانينها ومؤسساتها.

يمكن القول إن عملة الأمير شكلت عنصراً من عناصر «بناء الدولة» بالمعنى الحديث للكلمة؛ فهي رسخت صورة سلطة مركزية لها عاصمة (تاقدمت)، ودار سكة، وجيش، ونظام جبائي، وربطت الأطراف الريفية بالمراكز الحضرية عبر شبكة من التدفقات النقدية (ضرائب

من الأرياف، رواتب تعود إليها، صفقات تموين متبادلة). الأمر الذي خلق تدريجياً فضاء اقتصادياً–سياسياً متميزاً عن فضاء الاحتلال. هذا الفضاء، وإن كان محدوداً جغرافياً وزمنياً، أسهم في ترسيخ فكرة وجود «دولة جزائرية» مختلفة عن الإدارة الفرنسية وعن السلطنة العثمانية معاً.

ورغم سقوط الإمارة في منتصف أربعينيات القرن التاسع عشر، فإن تجربة سكة الأمير ظلت حاضرة في الذاكرة التاريخية والبحثية المعاصرة بوصفها أول محاولة حديثة لصك عملة «جزائرية» تحمل اسم قائد وطني على أرض الجزائر. وقد أعادت الدراسات المسكوكاتية الحديثة اكتشاف هذه القطع وتحليل نقوشها وأوزانها وربطها بسياقها السياسي، ما سمح بإدخال البعد النقدي–الاقتصادي في قراءة مشروع الأمير، بعد أن كان يُقرأ غالباً من زاوية الجهاد العسكري أو الفكر الإصلاحي فقط. بهذه القراءة يتضح أن الأداة النقدية كانت جزءاً بنيوياً من رؤية الأمير لبناء كيان سياسي مستقل، وأن فهمها يساعد على فهم مبكر لملامح الهوية الوطنية الجزائرية وهي في طور التشكل.

الخاتمة

يتضح مما سبق أن النظام النقدي في دولة الأمير عبد القادر لم يكن تفصيلاً ثانوياً في مشروعه السياسي، بل مثّل إحدى الركائز العملية والرمزية لبناء كيان دولتي مستقل في ظرف استثنائي طبعته الحرب والحصار والتدخل الاستعماري. فمن خلال سكة «المحمدية» وتنظيم دار السكة في تاقدمت، سعى الأمير إلى توحيد مجال التعامل النقدي في المناطق الخاضعة لسلطته، وإعادة ترتيب الإرث النقدي العثماني في إطار وحدة جديدة تحمل اسماً ذا حمولة دينية وتخضع، قدر الإمكان، لمعايير وزن وعيار مستقرة. وقد مكّن ذلك من تمويل الجيش والإدارة، وتيسير الجباية، وتنظيم الأسواق، وربط الأطراف بالوسط، بما جعل من العملة أداة فعالة للضبط الاقتصادي والاجتماعي.

في الوقت نفسه، أضفت النقوش التي جمعت بين الشهادة واسم الأمير واسم تاقدمت والتاريخ الهجري على هذه العملة بعداً سيادياً واضحاً؛ فالقطعة النقدية تحوّلت إلى وسيلة يومية لتجسيد استقلالية الإمارة عن كل من السلطة الفرنسية والسلطنة العثمانية، ولترسيخ صورة دولة «جزائرية» ناشئة ذات معالم مؤسسية محددة. وقد ساهم هذا البعد الرمزي، مع الوظيفة الاقتصادية–المالية، في تشكيل وعي جمعي متميز لدى سكان المجال الأميري، يقوم على

التمايز عن فضاء الاحتلال ويربط الانتماء السياسي بالمرجعية الإسلامية. ومع أن القيود التقنية والمالية، والضغط العسكري–السياسي المتصاعد، ولا سيما سقوط تاقدمت، قد أجهضت تجربة الإصلاح النقدي وأوقفت سكة الأمير، فإن ما وصلنا من مسكوكاته يتيح اليوم قراءة جديدة لتجربته، تتجاوز الصورة الأحادية للأمير المجاهد إلى صورة رجل دولة أدرك مبكراً أهمية الأداة النقدية في بناء السيادة وفي صياغة ملامح الهوية الوطنية الحديثة في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع :

Danziger , R. (1977). *Abd al-Qadir and the Algerians: Resistance to the French and Internal Consolidation.* New York: Holmes & Meier.

Julien, C.-A. (1964). *Histoire de l'Algérie contemporaine: La conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871).* Paris: Presses Universitaires de France, .

Merouche, L. (2002). *Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane, I: Monnaies, prix et revenus (1520–1830).* Paris: Saint-Denis: Éditions Bouchène.

Ageron, C.-R. (1964). *Histoire de l'Algérie contemporaine, (1830–1964)* (Vol. vol. 1). Paris: Presses Universitaires de France.

Bacharach, J. (27 - 2010). Signs of Sovereignty: The Shahada, Qur'anic Verses, and the Coinage of 'Abd al-Malik,. *Muqarnas*.

Bouaicha, F. (2024). Emir Abdelkader and the Ottoman Empire: From Estrangement to Harmony (1832 -1848). *Historical studies, Vol 12*(N° 01).

Bouchenaki, M. (1976). *La monnaie de l'Émir Abd-el-Kader (1836–1841).* Alger: SNED.

Cherbal, L. (2015). *La monnaie algérienne.* Paris: L'Harmattan.

Emerit , M. (2002). *L'Algérie à l'époque d'Abd-el-Kader, présenté par René Gallissot.* Paris: Éditeur Bouchene.

Ernest -Picard, P. (1930). *La monnaie et le crédit en Algérie depuis 1830.* impr, Jules Carbonel.

Fournier, P. (avril-juin 1967). L'État d'Abd-el-Kader et sa puissance en 1841, d'après le rapport du sous-intendant militaire Massot. *Revue d'histoire moderne et contemporaine, vol 14*(N°2).

Perville, G. (2008). Abd el-Kader, chef de guerre (1832-1847). *Revue Historique dés Armées*(no 250).

Zeynep Bilge Yildirim .(2007) .L'introduction d'une nouvelle monnaie dans l'empire ottoman au XVIIe siècle d'après les registres de justice . *Revue européenne des sciences sociales*(XLV-137).

أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، . (2006). الأحكام السلطانية والولايات الدينية . القاهرة : دار الحديث، .

رشيد بورويبة. (1 اوت, 1984). تاقدمت عاصمة الامير عبد القادر. مجلة الثقافة(82).

عبد الرحمن بن خلدون. (2004). المقدمة . بيروت : دار الفكر.

عبد القادر دحدوح . (17 10, 2013). سكة الامير عبد القادر الجزائري بين النصوص التاريخية والشواهد الأثرية. (معهد الاثار ، جامعة الجزائر، المحرر) مجلة آثار، المجلد 11(العدد 1).

ناصر الدين سعيدوني . (1985). النظام المالي للجزائر في اواخر العهد العثماني (1830-1792) (الإصدار ط 1). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

هواري قبايلي. (2009-2008). العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر . عصور(13/14).